

ثقة عن شيخ ثقة حديثا فجد الشيخ مرديه فان كان محجب حرم ما كان يقول لثقتهم كذا وعلى اوما
 رويت له هذا ونحو ذلك كليس هذا من حديثي فان وقع منه اى من الشيخ ذلك الجحد المحرم
 بروايعا والشروط للتاكيد رد ذلك الجحد كذا. واحدهما لا بعينه اذ لو ثبت كذا به على اليقين
 للعارض اذ كل منهما عدل فالأخذ بقول احد هادون الآخر ترجيح بلا مرجح فلا يكون هذا
 المرجح موجباً لرد شئ من الروايات الأخرى لكل واحد منهما ولا لرد شئ من الروايات التي
 اجتماعاً فيكون معنى قوله لكذب واحد منهما لا بعينه انما علمنا ان واحد منهما قد اخبر في شأن
 هذا الخبر خاصة بما لا يطابق الواقع لكن لا عن عمد لعدله بل بما هو عن نسيان ونسيان الخ
 الضابط لا يوجب رد جميع مروياته او كان محجباً احتمالاً كان يقول له اذكر هذا اولا اعرفه
 قبل ذلك الحديث في الاصح فان ذلك يحمل على نسيان الشيخ والحكم للذكر وقيل لما قيل هو
 ابو يوسف من اصحاب الامام اوجنيفه كما في التوضيح لا يقبل لثقة الفرع تبع للاصل في ائمة الحديث
 بحيث اذا اتبعت الاصل الحديث ثبتت رواية الفرع فكذا لا يسفي ان يكون موثقاً عليه
 له في الفقه يقتضي بنفيه وهذا متعقب فان عدل الفرع يقتضي صدقه وعدم علم الاصل
 لا ينافيه فالثبت مقدم على الثاني اى ثبتت العلم مقدم على ما فيه واما قياس ذلك اى عدم
 علم الاصل في الرواية بالشهادة متعلق بالقياس بتضمينه معنى المسأوة او السابو بمعنى على فاسد
 حواجر عما يقال ان الرواية بالشهادة في اشتراط الاتصال والعدالة ومعلوم ان نفي الاصل
 علم بالشهادة وجوباً وشهادة الفرع فيبقى ان تكون الرواية كذلك وحاصل الخواص
 ان عدلت الرواية مساوية للشهادة في الشرط بل الشرط اصحيق بشرطهما من الرواية

اما الاصل في الرواية
 في روايته لا يكون ذلك اذ كان
 في روايته بعينه

لان

لان شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على الشهادة الاصل بخلاف الرواية فافترقا فلا يقاس
 احدهما على الاخرى وقيد اى في هذا النوع صنف الدار قطعي كتاباً من حديث ومضى اى
 الكتاب المسمى بهذا الاسم وقيد اى في الكتاب المذكور ما يدل على تقوية المذهب الصحيح
 وهو المعبر عنه بالاصح سابقاً لكون كثير منهم حديثاً باحاديث اولاً فلما عرضت عليهم تأييداً
 سرين ذكرها لكهم لا عتادهم على الرواية عنهم صاروا ابرو وثقاهن الذين روي عنهم
 عن انفسهم وقولنا الذين روي عنهم من باب وضع الظاهر موضع الضمير وقوله عن انفسهم
 ليس تالكيل للضمير بل هو ذكر لئلا يظن انهم تسببوا للنسيان ما كانوا يروون عن شيخهم
 بلا واسطة بل رويوا واسطتين وسهيل في المثال الا في المسألة رويته عن ابي امامة عن
 ان يقول حديثي اى بل كان بروي عنه واسطتين ويقول حديثي بسيرة عن ابي قحطبه
 ما اشد تورعهم واحتياطهم في نقل الشريعة المطهرة كحديث سهيل بن ابي صالح عن ابيه
 عن ابي هريرة رضي الله عنه مرغوعاً في قصة المشاهد واليمين وفي سنن ابي داود وحققنا
 احمد بن ابي بكرنا الدار وروي عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهيل بن ابي
 صالح عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين والشاهد
 انتهى ونظيره هذا الحديث اخذ الشافعي ومالك وقالوا بقضي القاضي للمدعي يمينه مع شاهد واحد
 في دعوى المال قال عبد العزيز بن محمد الدار وروي حديثه ربيعة بن ابي عبد الرحمن وهو
 شيخ ابي حنيفة ومالك ويقال له بسيرة الرأى باسكان الهمزة لكثرة اجتهاده ومثابته لآبائه
 واسم ابيه فروح وكنت ابو عبد الرحمن وفي بعض النسخ بسيرة بن عبد الرحمن وهو غلط من الناسخ